جدول رقم ٤
الطبقة العاملة الاردنية (١٩٧٠)

القطاعات	العدد	٪ من السكان العاملين	٪من العاملين باجور (١٥٨,٧٢٢)	٪لكل فئة من ١٤٠,٤٦٨
الصناعة والتعدين والكهرباء	١٩,٥٠٨	٦,٨	١٢,٣	١٣,٨
البناء والانشاءات	١٨,٦٨٠	٦,٥	١١,٨	١٣,٣
النقل والتخزين والمواصلات	١٢,٢٦٣	٤,٣	٧٦,٧	٨,٧
الزراعة	٣٠,٩٨٨	١٠,٨	١٩,٥	٢٢,٠
التجارة والبنوك	٩,٩٠٣	٣,٥	٦,٢	٧,٠
الخدمات	٤٩,١٢٦	١٧,٢	٣٠,٩	٣٤,٩
المجموع	١٤٠,٤٦٨	-	-	-

١٩٧٢، ومن ٣٨٤٢٧ عام ١٩٧٥ ثم الى ٥٥٨٨٤ عام ١٩٨٠ (انظر الجدول رقم ٥ ومصادره). وهكذا زاد عددهم بنسبة ١٢٨٪ خلال ١٩٧٠/ ١٩٨٠ و٤٥,٤٪ خلال ١٩٧٥/ ١٩٨٠. والمعروف ان السنوات الخمس الاخيرة من السبعينات كانت قد شهدت طفرة عالية في نشاط البناء السكني والانشاءات العامة والابنية المعدة لاغراض الانتاج. وهكذا حافظ هذا القطاع على تفوقه العددي من حيث الاستخدام على قطاع الصناعة.

وبالنظر الى ان هذا القطاع يعتمد بصورة شبه مطلقة على العمل المأجور، وحيث انه هو الميدان الرئيسي لعمل العمال غير المحليين، من عرب واجانب، واذا ما تمّ استبعاد المقاولين ومتعهدي الورش الكبار والمتوسطين، فان عدد العمال المأجورين في قطاع البناء يصل الى قرابة ٥٠ الف عامل.

٣ ـ عمال الزراعة

استمر الوزن النسبي للقوى العاملة الزراعية، بالانخفاض في النصف الثاني من السبعينات، وهو الاتجاه الذي برز في النصف الاول من السبعينات، حيث باتت تشكل عام ١٩٨٠ ما نسبته ١٦,٨٪ من القوى العاملة، مقابل ١٨٪ لعام ١٩٧٥ و٣٥٪ لعام ١٩٦١ من اجمالي القوى العاملة حينذاك. وقد بلغ حجم القوى العاملة الزراعية في نهاية السبعينات ٧٨٩٤٥ شخصا مقابل ٧٧٤٥٦ شخصا في منتصف السبعينات (انظر الجدول ٦ ومصادره).

لكن، مقابل التدني السريع لحجم العاملين في قطاع الزراعة، الذي تفسره الهجرة الريفية الكثيفة الى المدن بحثا عن الاجور الافضل ومزايا العمل في المدينة،برز اتجاه معاكس هو نمو عدد العمال مقابل اجور في قطاع الزراعة، وذلك نتيجة لتعاظم تغلغل الرأسمالية في الريف وتنامي وزن الزراعة الرأسمالية، ولا سيما في الاغوار (سهل وادي نهر الاردن الشرقي)، حيث يحل العمال غير المحليين الذين يقبلون باجور متدنية محل الايدي العاملة المحلية بوتائر سريعة، خاصة في السنوات الاخيرة.

لكن الملاحظ، حتى في السنوات المبكرة من السبعينات، هو ارتفاع حصة العمل المأجور الى اجمالي العاملين في الزراعة: من ٢٩,٥٪ عام ١٩٦٧[٥٥] الى ٣٦٪ عام ١٩٧٢[٥٦]. بينما ترتفع حصة العمل المأجور في الاغوار الى ٤٥٪ في عام ١٩٧٣ [٥٧].